International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (4), No. (1) January 2025 الإصدار (4)، العدد (1)

أثر الدلالة في جمود الفعل

مبروكة الهاشمي علي البوعيشي
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة طرابلس، ليبيا
m.elbuaishi@uot.edu.ly

المستخلص

الفعل نوع من أنواع الكلمة الثلاثة، وهو مهم لأنه يعطي بعدين دلاليين في الجملة الواحدة، فهو يعطي بعداً معجمياً يحدد المعنى المتعارف عليه له، وبعداً زمنياً يحدد الزمان الذي حدث فيه معنى الفعل، كما أن له دوراً مهماً في الجملة الفعلية التي يترأسها، وقد يكون جزءً من الجملة الإسمية في بعض أنواع خبرها. وهذه الأهمية تحث على دراسة هذا النوع من أنواع الكلمة. وهذه الدراسة هي محاولة لتأصيل بعض من مفرداته، وقد تمّ فيها اختيار الفعل الذي لا يستطيع أن يعطي دلالة زمنية منوعة، بل يقبع في زمن واحد لا يتزحزح عنه، وهو الفعل الجامد.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث فيما يلي:

- أهمية الموضوع المدروس وهو الجامد من الأفعال، والأثر الناجم عن الدلالة في وجود هذا النوع من المفردات في اللغة، حيث تعدّ هذه الدراسة تأصيلاً لنوع من أنواع مفردات العربية.
- غالباً يكون تنوع المفردات سبباً لتنوع الدلالة، وفي هذه الحالة حالة الفعل الجامد سنقف على تأثير الدلالة على المفردات (الأفعال) تحديداً مما جعلها تُحرم من خاصيتها المتمثلة في التنوع الزمني بتنوع الصيغة.

هدف البحث: يسعى هذا البحث إلى تأصيل بعض مفردات اللغة؛ للوقوف على خصائص هذا التنوّع لأنواع من مفردات العربية.

منهجية البحث: تقوم منهجية هذا البحث على وصف ما تمّ الوقوف عليه من معلومات عند القدامى والمحدثين عن جمود الفعل، وتحليلها وتقييمها.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، الفعل، الجمود.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
IJSR
Vol. (4), No. (1) January 2025 الإصدار (4)، العدد (1)

The effect of connotation in the inertia of the verb

Mabrouka Al-Hashemi Ali Al-Buaishi
Assistant Professor, Department of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Education, University of Tripoli, Libya
m.elbuaishi@uot.edu.ly

Abstract

The verb is one of the three types of word, and it is important because it gives two semantic dimensions in a single sentence. It gives a lexical dimension that determines its conventional meaning, and a temporal dimension that determines the time in which the meaning of the verb occurred. It also has an important role in the actual sentence that it presides over, and it may be Part of the nominal sentence in some types of its predicate. This importance urges the study of this type, and this study is an attempt to establish some of its vocabulary, in which a verb was chosen that cannot give a diverse temporal meaning, but rather resides in one time that does not budge from it, which is the rigid verb.

Importance of the Research: the importance of this research is as follows:

- The importance of the subject studied, which is the inanimate form of verbs, and the impact resulting from the significance of the presence of this type of vocabulary in the language, as this study is considered an authentication of a type of Arabic vocabulary.
- The diversity of vocabulary is often a reason for the diversity of meaning. In this case, in the case of the inanimate verb, we will look at the effect of the meaning on the vocabulary (verbs) specifically, which made them deprived of their characteristic of temporal diversity due to the diversity of form.

Research Objective: This research seeks to root some of the language's vocabulary. To determine the characteristics of this diversity of types of Arabic vocabulary.

Research Methodology: The methodology of this research is based on describing, analyzing and evaluating the information found among the ancients and moderns about the inertia of action.

Keywords: Semantics, the Verb, the Aplastic Verb.

المقدمة

الحمد لله حمداً يكافئ نعمه ويجازي إحسانه سبحانه، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

الدلالة لغة: هي الإشارة إلى الشيء، والإبانة عنه، فقد صيغت من كلمة (دلل) التي تدل على "إبانة الشيء بأمارة تتعلمها" (ابن فارس، 79م د ل ل) "وقد دلّه على الطريق يدله دِلالة ودَلالة ودُلولة والفتح أعلى" (ابن منظور 81م د ل ل).

واصطلاحاً: هي "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول هو الدال، والثاني هو المدلول" (الجرجاني 85م 109) وبذلك يكون الدال وهو اللفظ يوصل إلى المدلول وهو الدلالة أو المعنى.

وعلم الدلالة مصطلح يستخدم للإشارة إلى دراسة المعنى، ولكن لا يعني ذلك أنّه يهتم بالمعنى المفرد فقط، بل هو موجّه نحو النشاط الكلامي وما يحمله من معنى، وهو من العلوم اللغوية المهمة التي تدرس الدلالات المتعارف عليها في اللغة، ولأن الإبانة عن الدلالات تأتي من تشكيلات الكلمة المختلفة، وتواصلها مع غيرها من المفردات في التركيب، وتأثير غيرها عليها، وبذا على دلالتها انقسمت الدلالة إلى:

دلالة صوتية: حيث يؤثر تنوع الصوت في الكلمة على دلالتها، فـ(بتّ) التي تعني القطع تختلف عن (بثّ) التي تعني النشر، وهذا الاختلاف الدلالي هو نتيجة لتبادل الصوتين التاء والثاء.

والدلالة الصرفية: هي المستمدَّة من صيغة اللفظ سواء أكان اسماً، أم فعلاً.

والدلالة المعجمية: هي الدلالة الموضوعة للفظ المتعارف عليها عند إطلاقه.

والدلالة النحوية: هي التي تستمد معناها من ترابط الكلمات في التركيب، وما تدله المواقع الإعرابية من معان.

والدلالة السياقية: هي المستمدة من النص، والمسرح اللغوي الذي ورد فيه اللفظ. (عمر. أحمد مختار 98م).

حدّ الفعل

سعى النحاة لوضع حدّ للفعل يوضّح ماهيته، ويجمع عناصره، ويمنع دخول شيء غير منتم إليه فيه؛ فتنوّعت تعريفاتهم له، حيث عرّفه سيبويه (180هـ) "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" (سيبويه، 83م، ج.1 ص12)، وقد بيّن تعريفه ثلاثة أمور هي:

- الأول: اشتقاق الفعل من المصدر؛ لأن أحداث الأسماء هي التي عرّفها بعد ذلك بقوله: "والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل" (سيبويه، 83م، ج.1 ص12) والمصدر ذو معنى، فبذلك يكون قد أشار إلى الوظيفة الدلالية التي يؤديها الفعل.
- الثاني: بنية الفعل تدل على زمنه، وهذا سبب اشتقاقه من المصدر، حيث إن المصدر يدل على الزمن، ولكنه زمن مطلق غير معيّن، وفي هذا إشارة إلى الوظيفة الصرفية.
- الثالث: الزمن ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الماضي "لما مضى" (سيبويه، 83م، ج.1 ص12)، والمستقبل "لما يكون ولم يقع" (سيبويه، 83م، ج.1 ص12)، والحال "ما هو كائن لم ينقطع" (سيبويه، 83م، ج.1 ص12).

ويلحظ أنه لم يهتم بالإشارة إلى الوظيفة النحوية، وكذا العلامة الفارقة التي تميزه من الاسم والحرف.

وقد دارت تعريفات كثير من العلماء في فلك المعاني التي صاغها سيبويه، (ابن السراج، 96م)، (أبو علي الفارسي، 2002م)، (الزمخشري، 2004م).

أما الزجاجي (337هـ) فقد قسّم الفعل في تعريفه له إلى قسمين هما: الماضي والمستقبل. (الزجاجي، 96م)؛ إذ إنه أدخل زمن الحال في المستقبل، وقد شاركه في هذا التقسيم ابن فارس (395هـ) واختلف عنه وعمن سبقه في أنه اكتفى بذكر الزمن في تعريفه للفعل، ولم يُشر إلى المعنى، فلم يقل: إنه دل على حدث أو معنى كمن سبقه من النحاة، وقد تبع في هذا التعريف الكسائي (189هـ). (ابن فارس، 2005هـ).

ومن النحاة من قيّد في تعريفه الزمن بقوله: "حدّ الفعل كل لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمن محصّل" (الأنباري، 97م ص 27 _ 28)، وهذا القيد لا حاجة له؛ لأن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً؛ لأن دلالته على الحدث واضحة، أما الزمان في المصدر فهو مطلق، وهو من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل. (ابن يعيش، 2001م).

ومن النحاة من حدّ الفعل بالإشارة إلى وظيفته النحوية في الجملة بالقول: إنه: "ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء" (الأنباري، 97م ص 28).

ويبدو أن تعريف الفعل عند النحاة لم يكن جامعاً مانعاً كما هو حال الحدّ؛ ولذلك لم يستغرق كل العناصر تحته، مما أثار خلافاً بينهم حول انتماء بعض الكلمات إلى هذا النوع من الكلمة، وكي يصبح حدّ الفعل مميزاً له من غيره، جامعاً لكل عناصره، مانعاً لغيرها، إذ إن مجرد التركيز على المعنى والزمن لا يكفي؛ لأن هذا الوصف تتسم به أيضاً أسماء الأفعال، فكان لا بد من إدخال خاصية قبول العلامات؛ لكي لا تعود مجرد خاصية خارجة عن تعريف الفعل، بل تصبح جزءً من ذاتيته مطردة فيه، فيكون على ذلك حدّ الفعل هو: ما دلّ على معنى وزمن، وأُسند إلى شيء ولا يُسند إليه، وقَبِل العلامة الخاصّة به.

الجامد من الأفعال

ومن السمات التي يتميز بها الفعل تنوع صيغه التي تحمل دلالة معجمية واحدة، وهذه الصيغ هي التي تعطي إشارات للزمن الذي حدث فيه ذلك الفعل، ومن خلال استقراء مفردات اللغة وجد العلماء أن صيغ الفعل ثلاث، فأعطوها تسميات فعل الماضي _ وهو الذي يدل إلى جانب المعنى على الزمن الماضي، وفعل المضارع _ وهو الذي يحمل في طياته مع معناه زمن الحال والاستقبال، وفعل الأمر _ وهو الفعل الطلبي الذي يدل على حدث مستقبلي لم يقع بعد، فوقوعه سواء أكان قريباً أم بعيداً سيكون بعد النطق بالفعل هذا إلى جانب ما يحمله من معنى، وهذا هو الأصل للفعل. (المبرد، 79م).

ولكن هذا الاستقراء لمفردات اللغة أبان عن وجود كلمات تعدّ من الأفعال، ومع ذلك لا تتميّز بسمة تغيّر أمثلتها، فسمّيت أفعالاً لا تتصرف، أو أفعالاً جامدة، فهل الجمود ميزة يمكن أن يمتاز بها الفعل؟ وهل هو أصيل في تلك الأفعال التي نعتت به؟ وما الأسباب التي جعلت بعض الأفعال على صورة واحدة لا تبرحها إلى غيرها؟ وبم يتميز هذا النوع من الأفعال؟

الفعل كلمة تقوم على ثلاثة أطراف تعدّ كل منها ركيزة يقوم عليها حدّه، وهي المعنى والزمن وقبول العلامة، والزمن لا نلمس وطأته إلا من خلال التغيّر الذي يحدث لصيغة الفعل، فيأتي في صوره الثلاث المعروفة لكي ينبئ عن مرور الوقت فهذا هو الأصل له في اللغة، ولكن يبدو أن تطوراً دلالياً (الحلواني، 99م) حدث لبعض المفردات فحدّد معانيها من جهة، وألزمها السكون في بقعة زمنية واحدة لا تتعدّاها، فسميت هذه الأفعال التي لا تتصرف أو الأفعال الجامدة، فمن هذا يمكن القول: إن الجمود ليس أصيلاً في الأفعال، وإنما هو طارئ قد حدث لها نظراً لأسباب مختلفة، على أنه تجدر الإشارة إلى أن الفعل الوحيد الذي أراه أصيل الجمود إثر نحته هو (ليس) فلم أر _ فيما قرأت _ من يختلف في جموده من جهة، ولا من يعطيه تصريفات نُسيت أو أُميتت من جهة أخرى مما يجعل الحكم يطمئن إلى أصالة هذا الجمود في هذا الفعل الذي يعدّ من الأفعال التي اختلف النحاة في انتمائها الفعلي.

أنواع الفعل الجامد

ما توضّحه كثير من كتب النحو بعد استقرائها لمفردات اللغة أن أنواع الجامد ثلاثة هي:

1. ما لزم صيغة الماضي: وهي مجموعة أفعال، النوع الأول منها محصور في أنواع معينة مبوّب له في كتب النحو مثل:

صيغتي التعجب: وهي مجموعة أفعال متحولة من دلالتها الأصلية إلى معنى إنشائي صارت تحمله في صيغتها فلزمت تلك الصيغة وجمدت عندها، من ذلك مثلاً أن يقال تعجباً: ما أحسن زيداً! الفعل (أحسن) لو استُعمل في غير التعجب تصرّف إلى مضارع (يُحسن) وأمر (أحسِن) ولكنّه حينما تقيّدت دلالته لتفيد التعجب بقي على صيغة واحدة وهي (أحسَنَ) دون أن يكون المقصود بها الزمن الماضي؛ فالتعجب انفعال حاليّ وإن كانت صيغته صيغة الماضي، ولا يمكن أن يوضع المضارع أو الأمر مكانه في جملة التعجب "لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى" (المبرد، 79م، ج.4، ص.177).

وأفعال المدح والذم نحو: نعم وبئس وساء، فساء مثلاً من الأفعال التي تتعدد أوجه استخدامها، فتأتي على ذلك متصرّفة أو جامدة بحسب ذلك الاستخدام والدلالة التي ترمي إليها، كما يعتري التغيير وزنها، قال تعالى: ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ الأنعام 21 "(ساء) هنا تحتمل وجوها ثلاثة:

- أحدها: أن تكون المتعدية المتصرّفة ووزنها (فعَل) بفتح العين، والمعنى ألا ساءهم ما يزرون.
- والثاني: أنها حوّلت إلى (فعُل) بضم العين، وأشربت معنى التعجب، والمعنى: ألا أسوأ الذي يزرونه، أو ما أسوأ وزرهم، على الاحتمالين في (ما).
- والثالث: أنها أيضاً حوّلت إلى (فعُل) بضم العين، وأُريد بها المبالغة في الذم، فتكون مساوية لـ(بئس) في المعنى والأحكام" (الأندلسي، 2001، ج.4، ص.112).

وما جمد من الأفعال الناسخة نحو (ليس):

استعملت العرب كلمة الجحود (ليس) استعمال الفعل الماضي؛ لأن لفظها اتصلت به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وهذا الاتصال _ كما هو معلوم _ من علامات الفعل الماضي، وعُدّت من أخوات (كان) وهي مجموعة من الأفعال يجمع بينها العمل المتمثل في الدخول على الجملة الإسمية ونسخ حكمها، فشاركت (ليس) هذه المجموعة في العمل، وكان لها التأثير الإعرابي ذاته. ومن سمات (ليس) الثبات على صيغة واحدة، فليس لها إلا هذا اللفظ، وهذا الجمود يبدو أنه يعود إلى أصل صياغتها، فهي كما يرى بعض النحاة قد نُحتت من (لا أيس) التي تعني عدم الوجود، والدليل على ذلك "قول العرب: ائتني به من حيث أيس وليس، أي: من حيث هو ولا هو" (الفراهيدي، 2002م، (ل ي س)).

وقد أثبتت الدراسات الحديثة المقارنة أن هذا التأصيل لـ (ليس) صحيح استناداً إلى مقارنة هذا اللفظ بما يماثله في اللغتين العبرية والآرامية، وما يقاربه في الأكدية. (برجشتراسر، 94م).

ولكن هذا الأصل (لا أيس) تنوسي، بل إن لفظ (أيس) "لم يستعمل ... إلا في هذه الكلمة" (الزبيدي، 2004م، (ل ي س)) وبقي (ليس) المنحوت يُستخدم ليدلّ على نفي الحال عند الإطلاق، وإذا قُيّد فبحسب ذلك التقييد كما في قوله تعالى ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ البقرة 267، وقوله عزّ وجلّ ﴿أَلا يَومَ يَأْتِيهِم لَيسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾ هود 8، فهي في هاتين الآيتين جاءت لنفي المستقبل.

وإذا نظرنا في كتب النحاة سنجد أن تصنيفهم لـ (ليس) من حيث الفعلية والحرفية جاءت على الشكل الآتي: رأى الخليل (170هـ) أن (ليس) فعل، وقد صرّح بذلك في معجمه عند حديثه عن (عسى) (الفراهيدي، 2002م) مؤكدا ذلك بدليل اتصال ضمائر الرفع بها، وجاء هذا التصريح أيضاً في كتاب سيبويه الذي قال: "صار (ليس) ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان؛ لأن (ليس) فعل" (سيبويه، 83م، ج.2، ص.37) وقال: "فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثم لم تُصرّف تصرّف الفعل الآخر" (سيبويه، 83م، ج.1، ص.46)، والغريب ما ذكره صاحب كتاب (نحو الخليل من خلال معجمه) الذي زعم أن سيبويه لم يبين نوع (ليس) وإنما اكتفى بذكر أنها نفي (نهر، 2006م)، وهذا الكلام غير دقيق يعوزه التتبع للمواضع التي ورد فيها الحديث عن هذه الكلمة في الكتاب حيث وضّح سيبويه أن هذه الكلمة فعل كما بيّنت فيما سبق.

والفراء (207هـ) من أئمة الكوفيين، والمبرد (285هـ) من أئمة البصريين وغيرهما (الفراء، 83م)، (المبرد، 79م) كان لهم الرأي ذاته، وهذا ابن السرّاج (316هـ) يثبت فعليتها بقوله: "فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت، ولستما كـ (ضربتما)، ولسنا كـ (ضربنا) ولسن كـ (ضربن)" (ابن السراج، 96م، ج.1، ص.82) وإن كانت بعض كتب النحو تشير إلى أنه _ ويتبعه الفارسي (377هـ) وغيره _ ممن يقول بحرفيتها. (الأندلسي، 2001م).

أما الآراء التي تدعو إلى عدّها من الحروف في الكتب الحديثة _ من خلال تعريفها مثلاً بأنها "لفظ بمنزلة (ما) تدخل على الأسماء كثيراً وعلى الأفعال" (نهر، 2004م، ص.277) فقوله: (لفظ) له دلالات، فهو يشير إلى تركيبها من جهة، وإلى عدم دلالتها على حدث من جهة ثانية، وعدم تحديد نوعها من جهة ثالثة.

وهناك أيضاً من دعا إلى أن تضم إلى الأدوات التي تفيد النفي بسبب أصلها المركب، على الرغم من إقراره بقبولها شيئاً من لوازم الفعل. (السامرائي، 97م).

فهي آراء مردودة لأسباب مختلفة:

- أولاً: الأصل في الكلمات عدم الاشتراك في النوع (الأنصاري، 2007م)، فإذا كان الغالب على الكلمة أن تستعمل فعلاً، وما يقربها من الحروف هو استخدام في جمل محدودة، فإن الحكم بما يغلب عليها، وبالسائد من رأي النحاة أولى، وقد لوحظ من خلال ما عُرض من آراء القدامى أنهم أجمعوا على فعليتها إلا قليلاً منهم.
- ثانياً: النحت وسيلة من وسائل اللغة للاختصار، حيث يتم التعامل بعد النحت مع الكلمة المنحوتة بحسب ما آلت إليه، فإن قبلت علامات الأسماء أُدخلت معها، وإن قبلت علامات الأفعال أُقرّ بفعليتها دون النظر إلى ما اشتُقت منه حيث لا تأثير له في تحديد نوع الكلمة؛ ولذلك لا يتمّ التعامل معها على أساس أصلها الذي نُحتت منه، وهو ديدن العلماء القدامى، فالخليل الذي اكتشف أصل (ليس) عندما قرّر أنها مأخوذة من نحت (لا) مع (أيس) قياساً على قول العرب: أيس ولا أيس، لم يضمها للحروف بل عاملها بحسب لفظها الذي ينتمي للأفعال نظراً لقبوله لعلامات الفعل.
- ثالثاً: آراء النحاة القدامى التي تذبذبت بين الفعلية والحرفية سببه لفظها ومعناها، فلفظها يشدّها إلى الأفعال، ومعناها يقرّبها من الحروف، ولكنهم غلّبوا في الجملة اللفظ على المعنى لتأثيره في غيره حيث يرفع اسماً وينصب خبراً، وقبوله للعلامات التي تجعله فعلاً، كما أنهم كانوا يرفضون أن تتصرف (ليس) في عملها تصرّف الأفعال الكاملة فيعودون في الحديث عنها إلى شبهها الكبير بالحروف الذي يمنع ذلك التصرف. (ابن مالك، 90م).

وأما النوع الثاني مما لزم صيغة الماضي فهي مجموعة أفعال متفرّقة، وقد اكتسبت الجمود نظراً للدلالة التي أدّتها في تركيب سياقي معين، فلزم فيها كل فعل الصيغة التي جاء عليها في هذا التركيب لتأدية تلك الدلالة، من ذلك مثلاً:

- (سُقِطَ): وهو من الأفعال التي لا تُذكر هكذا مجرّدة، فالحكم عليه بالجمود لا يكون إلا في تركيب سياقي خاص، وقد ورد في القرآن الكريم حيث يكون جامداً حين يعطي الدلالة على معنى الندم والتحسّر، "وأصله من الاستئسار، وذلك أن يضرب الرجلُ الرجلَ أو يصرعه، فيرمي به من يديه إلى الأرض ليأسره فَيَكْتِفَه، فالمرمي به مسقوط في يدي الساقط به، فقيل لكل عاجز عن شيء، وضارع لعجزه متندم على ما قاله سُقِط في يديه وأُسْقِط ..." (الطبري، 2001م، ج.10 ص.448) فالفعل متصرف الأصل والاستخدام إلا في مثل هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيدِيهِمْ﴾ الأعراف 149، فسارت الآية بذلك سير المثل بين الناس بغض النظر عن كونه مستخدَما عند العرب قبل الإسلام (الأندلسي، 93م) أو أنه من العبارات المستحدثة في منظومة القرآن الكريم (الحلبي، 86م)

بما جاء به من معان للمفردات العربية لم تكن تحملها قبل ذلك من قبيل التطور الدلالي لتلك الألفاظ في ظلال الإسلام.

2. ما لزم صيغة الأمر: وهي مجموعة أفعال طلبية، تحوّلت دلالة أغلبها إلى دلالة أخرى بسبب تطورها، وهي تحمل معنى التوسّل أو الالتماس، منها مثلاً الفعل (تعال) الذي دلّ في معناه الأصلي على العلوّ، وقد كان متصرّفاً حينها، أما إذا استُخدم للنداء فإنّه يكون جامداً ملازماً لصيغة الأمر لا يبرحها إلى غيرها من ماض ومضارع.

3. ما لزم صيغة المضارع: هذه المجموعة من الأفعال قد تميّزت عن المجموعتين السابقتين بما يلي:

أ. لا تحمل في طيّاتها معنى إنشائياً.

ب.لم تتحوّل من دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى، بل هي تحمل المعنى ذاته الذي وُضعت له في اللغة.

ت.هي متصرّفة بطبيعتها، ولكن الماضي والأمر منها قد أُميت، فلم تعد القبائل العربية تستخدمهما؛ استغناء بتصريفات أفعال أخرى تحمل المعنى ذاته.

ث.وهي لا تخضع لتركيب خاص جمدت فيه كما هو حال الأنواع الأخرى من الأفعال الجامدة.

ج. أفعال هذه المجموعة تنحصر في فعلين هما: (يهيط) ومعناه يصيح، و(يسوي) ومعناه يساوي.

أسباب جمود الأفعال

ويمكن من خلال ما تمّ عرضه من أفعال جامدة أن نستشفّ الأسباب التي تجعل الفعل بهذه الصورة، وهي كما يلي:

1. لزوم الفعل لدلالة معيّنة فإن تصرّف ذلك الفعل بطلت هذه الدلالة، وهي دلالة عامة غير متقيّدة بزمن، فزمنها مطلق لا يختلف، فالفعل بذلك لا يدل على زمن معيّن؛ لذلك لم يتصرّف لأن التصرف يدل على تغيّر الزمن، وهو مجرد عن الزمان لأن المقصود منه الدلالة على المعنى دون نظر إلى تحديد زمن يقع فيه هذا المعنى للفعل.
2. النحت، وهذا السبب يخصّ (ليس) دون غيرها، فقد قرّر الخليل والفرّاء أنها نحتت من (لا) (أيس) وأكّدت هذا الأمر الدراسات اللغوية الحديثة. والنحت من كلمتين أو أكثر لا يلزم أن ينتج عنه أفعال جامدة، ولكن (ليس) تحديداً جاءت على هذه الصيغة التي وضعت عليها ولم تتصرّف؛ لأنها تعبّر عن نفي مطلق ليس محتاجاً إلى تغيّر لفظه ليدلّ على الزمان.

3. التحوّل من دلالة وُضع لها إلى دلالة أخرى ليعبّر عن شعور خاص أو فكرة خاصة، فالفعل (تعال) مثلا تحوّل من دلالة التعالي إلى دلالة طلب الإقبال، فإذا جاء بدلالته الأصيلة كان فعلاً متصرّفاً، أما إذا استُخدم بالدلالة الجديدة فلا يأتي منه إلا صيغة واحدة؛ لأن التركيب يلتزم صورة شكلية غير متحوّلة.
4. هذا التحوّل من دلالة إلى دلالة، أو الالتزام بدلالة واحدة جعل هذا النوع من الأفعال يشبه الحروف، ويقترب من استخدامها، فجمُد كما جمدت تلك الحروف، بل إن بعض الأفعال يستعمل في المواضع التي يُستعمل فيها الحرف؛ فكان ذلك سبباً آخر داعياً لجموده، مثل (ليس) التي تُستعمل للنفي، وللاستثناء، والمعنيان يُستخدم فيهما الحروف.
5. الاستعمال في تركيب أسلوبي خاص، يفرض هو الآخر على الفعل أن يجمد على صورة واحدة كما في (سُقِط في يده) (تبارك الله) ... وغيرهما.
6. إغناء تصرّف بعض الأفعال عن تصريفات أفعال أخرى مما يدعو إلى جمودها، وهذا سبب يتميّز به ما جمُد على صيغة الفعل المضارع من الأفعال، فإن تلك الأفعال الجامدة على هذه الصيغة لم تفقد دلالاتها، ولم تتحوّل منها إلى دلالة أخرى، كما أنها لا تخضع لتركيب خاص يختلف عما كان لها من قبل، والدلالات التي تعبّر عنها ليست إنشائية كما هو حال معظم الأفعال الجامدة، ويمكن أن يكون هذا هو السبب في قلّة الألفاظ التي جمدت على صيغة المضارع.

الخاتمة

الصيغة وتنوّعها يؤثّر غالباً في الدلالة المستفادة من النسيج اللغوي، لكن ومن خلال ما سبق لوحظ أن الهيمنة كانت للدلالة التي أجبرت بعض ألفاظ الأفعال أن تسكن عن حركة التصرّف؛ لتكون دلالتها دائمة غير متغيّرة، ومن الممكن من ذلك أن نستشفّ الخصائص الخاصة بهذا النوع من الأفعال المتمثلة فيما يلي:

- الالتزام بصيغة واحدة لا تتحوّل عنها.
- لزوم دلالة معينة مرتبطة بهذه الصيغة.
- عدم الدلالة على الزمان.
- لا تشتق منها بقيّة الصيغ.
- المشابهة للحروف في التجرّد عن الزمان والحدث.
- أغلبها شابهت الأفعال شبهاً لفظياً، اعتدّ به جمهور النحاة لذلك صنّفوها ضمن الأفعال.
- بعضها يصحب جمودها تغيّر في بنائها، كما حدث لـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) التي أصلها (نَعِمَ) و(بَئسَ).
- يُعتمد في التعرّف على الأفعال الجامدة على ما سُمع عن العرب، فهي سماعية وليست قياسية.

- الأفعال الجامدة معدودة ومحددة عكس المتصرفة التي تمثّل أكثر الأفعال في العربية.
- لا يبنى الجامد للمفعول، ولا يدخل في أساليب يدل فيها على النهي، ولا تشتق منه أسماء قياسية، ولا يؤكَّد بالنون.
- يمثّل الجامد التطور الدلالي لبعض الأفعال.

مراجع البحث

- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحق: محمد حسين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 97م.
- الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 93م.
- الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحق: عادل أحمد، علي محمد وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان ط.1، 2001م.
- الأنصاري، ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحق: د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2007م.
- برجشتراسر، جوتهلف، التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط.2، 94م.
- الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 85م.
- الحلبي، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، سوريا، ط.1، 86م.
- الحلواني، د. محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، لبنان، ط.5، 99م.
- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحق: محمود الطناحي، مطبعة حكومة الكويت، 2004م.
- الزجاجي، أبوالقاسم، الإيضاح في علل النحو، تحق: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط.6، 96م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل، تحق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2004م.
- السامرائي، د. إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، دار البيارق، لبنان، ط.1، 97م.
- ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط.3، 96م.

- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، ط.3، 83م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري، تحق: د. عبدالله بن عبد المحسن، هجر للطباعة، القاهرة، ط.1، 2001م.
- العسكري، أبو علي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2002م.
- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 98م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 79م.
- الصاحبي كتاب في فقه اللغة، تحق: أحمد صقر، مؤسسة المختار مصر، ط.1، 2005م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، لبنان، ط.3، 83م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ترتيب وتحقيق: د. عبدالحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 2002م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط.1، 90م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحق: محمد عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط.2، 79م.
- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار المعارف، مصر، 81م.
- نهر، هادي، التراكيب اللغوية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2004م.
- نحو الخليل من خلال معجمه، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2006م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل، تقديم د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 2001م.